

ان كان الترسعاً لياجز وان كان الرماذ غلباً لا يجوز لان
 الغالب وان اصابت الارض كما سبب كسفة او قسفة فحفت بالترس
 او غير ذلك فباعتبار الغالب ونحوه في الارض والرياح
 تجازت الصلوة عليها لكي يطهر بها ولا يجوز الترسع في ظاهر
 الرواية لعدم ظهوره في الحقيقة في الشرح وروى عن ابي بنان
 يجوز ايضا وحيروية شارة رويها ابن كاش واذ اتمم الرجل
 من موضع فخرج من تلك الموضع بعينه ايضا جاز لان المسئلة
 ما فيه بعد المسح دون غيره والتميم في كتابة وكثرت سوء وضعف
 التيميم وجب عليه الغسل ولمن عليه الوضوء واجرة وحيروية ان
 لمس العضو من غير الموضع الامة ولو جاز بالتميم وجب الماء في
 الوقت لا بعد لانه اذا لم يبق الا الموضع المتعذر انقاد بسببها
 والرجل الصحيح في التيميم لصلاة الجاز اذا خاف الفوت
 بسبب الوضوء عندنا خلافا لثالث في الامة لانه ينتظر هذا
 يخاف الفوت ولا حاجة الى استئذنه بعد تيميمه خوف ان الوقت
 وغيره في ذلك سوء على ما حققنا في الشرح وكذا ابراهيم النخعي
 من يترجم الوضوء في صلاة العيد يتم وينتهي في قولنا خففه وقال لا يجوز
 له التيميم لانه انما الوقت اذا الاصح كان خلف المام وان فرغ

الامام وان كان الخوف باق لا يرد يوم اذ حان ليعلم ان الخوف
 نفس صلوة ثم قبل الميم في لانه لو شرع بالتميم فاحتمل خروج الصلاة
 بالتميم اتفاقا وخلافا في احوال في اذ استلكت الاوراك وعظم
 حتى لو كان الغلب على الظن عدم خروج الميم لا يخرج اجماعا ولا ان
 خاف خروج الوقت في وقت صلوة العيد يتم ويحب ما خلاص لانها
 يبطل خروج الوقت ولا يقبل بعد جاز في وقت خروج الوقت
 بسبب الوضوء في سائر الصلوة اي ما عدا الصلوة العبد وكذا في
 لا يتم عندنا بل هو ماضى ويقضي ما فات من خروج الوقت وقال في
 التيميم والوقوف للصلوة قال الرازي في وقتها من يخاف ان يخرج
 الوقت وذلك كقولنا ان المسألة اذا لم يكن مكانا طاهرا كان مكان
 على الارض نجاسات ونقذت بالطمه وانخلطت فان قرع مكان
 يترجم حتى يخرج مكانا طاهرا قبل خروج الوقت فعلى والا يصح بالاجاز ولا
 بعد في غير ذلك كقولنا خروج الوقت لاجاز الاما واقتضاه في جواز
 التيميم اوله وجبت فالاحتياط ان يصح بالتميم في الوقت ثم بعد
 خروج الميم من بين يديه وكذا الوضوء في وقت الجمعة لا يتم
 ويصح الظاهر بذلك الامام لان قوتها لا تخاف وهو الظاهر في
 العيد ولو تم المصحف والرجل الميم وجود الماء والقدرة